مجلة الاقتصاد والتنمية
ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/299

المجلد:09 العدد:01 (2021) ص 64-73

و اقع و آفاق انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

The reality and prospects of the repercussions of the emerging coronavirus (Covid-19) on some macroeconomic indicators

بن يحي نسيمة [1] *
BENYAHIA Nassima [1]

[1] استاذ مساعد قسم -ب-، جامعة المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. ***nonob2015@gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2021/04/01 **تاريخ القبول: 2021/05./04** **تاريخ النشر: 2021/06/30**

ملخص:
تُعنى هذه الورقة البحثية بدراسة واقع وآفاق انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخلُصت إلى أن انتشار الفيروس كانت له آثار سلبية من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض حجم الاستهلاك الخاص والحكومي، فضلا عن تراجع حجم الإيرادات السياحية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن الصدمات في جانب الطلب الكلي وثيقة الصلة بالتوقف المفاجئ وتأجيل المشروعات الاستثمارية حول العالم، وعليه نوصي بضرورة إعداد سياسات وقائية طويلة المدى، وتقديم الدعم للعاملين، فضلا عن تخصيص الموارد الازمة لتوعية المواطنين وتعزيز عمليات التتبع واتخاذ التدابير الوقائية لوقف انتشار الفيروس.
الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا؛ التحديات؛ التدابير الاحترازية.
تصنيف JEL: F43؛ E3؛ E2.

Abstract:
This paper intended to highlight the impacts of Corona virus pandemic on some macroeconomic indicators. Findings show that the spread of the virus has a negative impact through the decrease of the economic growth rate, the increase of unemployment and inflation rate, and the decrease of personal and government consumption. Moreover, there was a decrease in tourism revenues, decrease in the foreign direct investment as a result of the strong link between the shock and investment project delay around the world. The study recommended that there is a requirement to establish long-term prevention policies, providing workers with subventions, finding resources to cover citizens' awareness costs, and enhancing preventive measure processes to stop the virus spread.
Keys words: coronavirus pandemic; challenges; precautionary measure.
JEL classification codes: F43; E3; E2.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

مع الانهيار المتواصل لأسعار النفط، شهد الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية حقيقية بفعل اتساع انتشار فيروس كورونا الذي يُعد صدمة خطيرة على الاقتصاد كونه يهدد المورد البشري مباشرة، الأمر الذي أربك حكومات الدول وساد القلق وعدم اليقين في التصدي لهذا الفيروس الذي لم تقتصر تداعياته على الجانب الصحي فقط، بل امتد إلى مجالات اقتصادية واجتماعية ألقت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري ونقلت العديد من المتغيرات من حالة التوازن أو الفائض إلى حالة العجز، وتعتبر هذه التداعيات بمثابة تحديات أمام متخذي القرار ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني كافة، حيث لجأت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات مختلفة على المديين المتوسط والطويل للتخفيف من حدة الآثار. ومن خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ماهي الانعكاسات المترتبة لفيروس كورنا المستجد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية؟ وكيف يمكن التخفيف من حدة هذه الآثار؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- فيما تتمثل أهم القنوات التي ينتقل من خلالها فيروس كورونا؟
- من هم المستفيدون من هذه الجائحة؟ وما هي أهم توقعات الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري؟
- فيما تتمثل أهم التحديات والتدابير الاحترازية المنتهجة للحد من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد؟

1.1 منهج البحث:

بالنظر إلى نوع الموضوع وإشكاليته والطريقة التي تُنتهج في دراسة المشكلة، وللإلمام بجوانب هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق، ولأنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام، والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص، أما عن **هيكل الدراسة** فشمل المحاور التالية:

- ✓ **أولا:** مفهوم فيروس كورونا (كوفيد-19)
- ✓ **ثانيا:** توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر في ظل جائحة كورونا
- ✓ **ثالثا:** التحديات والتدابير الاحترازية التي انتهجتها الجزائر للحد من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد.

2. مفهوم فيروس كورونا (كوفيد-19):

إن ما يشهده العالم حاليا مع ازدياد تحركات السكان، سواء عن طريق السياحة أو الهجرة أو نتيجة الكوارث ونمو التجارة الدولية في الأغذية والمواد البيولوجية والتغيرات الاجتماعية والبيئية التي تقترن بالتوسع الحضري، وإزالة الغابات والتغيرات الطارئة على طرائق تجهيز الأغذية والتوزيع وعادات المستهلكين جعلته يشهد ظهور أمراض معدية شكلت أوبئة فتاكة كان بعضها في نطاق جغرافي محدود وبعضها اوبئة عالمية أو ما يطلق عليه الجائحة، وكان آخرها جائحة مرض "كوفيد-19" الذي ظهر في مدينة "ووهان" الصينية أواخر 2019، والذي أطلق عليه في البداية تسمية " فيروس كورونا المستجد" ثم غُير الاسم وأصبح "كوفيد-19"، وهي التسمية التي اعتمدتها رسميا منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 فيفري 2020، وهو اسم انجليزي مشتق من حرفي (**CO**) وهما أول حرفين من كلمة كورونا، وحرفي (**VI**) وهما أول حرفين من كلمة (**virus**) و(**D**) وهو اول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية (**disease**)، وهو مرض ناجم عن الإصابة بفيروس كورونا الجديد الذي يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها والذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة وبعض أنواع الزكام العادي، وتتمثل أعراضه في الحمى والسعال وضيق التنفس، وفي الحالات الشديدة يمكن للمرض أن يتسبب بالتهاب الرئة أو صعوبة التنفس، كما يمكن أن يؤدي إلى الوفاة.

وقد أُعلن عن انتشار الفيروس (كوفيد-19) وأُعتبر جائحة عالمية من طرف منظمة الصحة العالمية بتاريخ 09مارس 2020، حيث انتشر إلى معظم دول العالم، وقد كانت بداية انتشار هذا الفيروس بالجزائر بتاريخ 25 فيفري 2020 لما كشفت الفحوصات إصابة رعية إيطالي بالفيروس، لتلي بعد هذه الحالة العديد من الحالات في مختلف ولايات الوطن (منصر ، 2020، الصفحات 36-37).

 ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

1.2 قنوات تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي:

مع الانتشار المستمر لفيروس كورونا المستجد، كان ولا يزال يشل الاقتصاد، ويعرقل الانتاج والنقل الجوي في جميع أنحاء العالم، ويضعف الطلب العالمي، ويعزل البلدان ويضعها في الحجر الصحي، ويؤثر بالقطاع المالي والطيران والنقل والسياحة وقطاعات الضيافة مع خسائر فادحة، أدت هذه الأزمة بالفعل إلى صدمة اقتصادية حيث تعطل سوق العمل بالإضافة إلى عمليات الاستيراد والتصدير في جميع أنحاء العالم، وفيما يلي يمكن ايجاز أهم القنوات التي يؤثر من خلالها فيروس كورونا.

1.1.2 على مستوى الاقتصاد العالمي يُؤثر الفيروس من خلال القنوات التالية:

- **التجارة:** إن فيروس كورونا عوق الانتاج، كما ضعف الطلب العالمي، بما في ذلك الطلب على الطاقة؛
- **الترابط المالي:** لفيروس كورونا تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات، وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالتالي أعطى الأسواق المالية مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.
- **السياحة والنقل:** بسبب الانتشار الواسع لفيروس كورونا انخفض معدل الرحلات الجوية وأغلقت العديد من المطارات حول العالم، فهو يؤثر على العرض والطلب العالميين (تأثير كوفيد -19 والفصول الاربعة الاقتصادية في ظل هذه الازمة، بلا تاريخ، صفحة 2).

2.1.2 على مستوى الاقتصاد المحلي للدول يؤثر فيروس كورونا من خلال ما يلي:

- **إعاقة النشاط الاقتصادي:** وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب.
- **تكاليف التصدي والاحتواء:** من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع.
- **الثقة واليقين:** فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة (الخاطر، 2020)
- وعلى سبيل المثال يمكن إبراز البعد الاجتماعي-البيئي لكوفيد 19 فيما يلي:

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

شكل رقم (01): التأثير الاجتماعي –البيئي لكوفيد 19

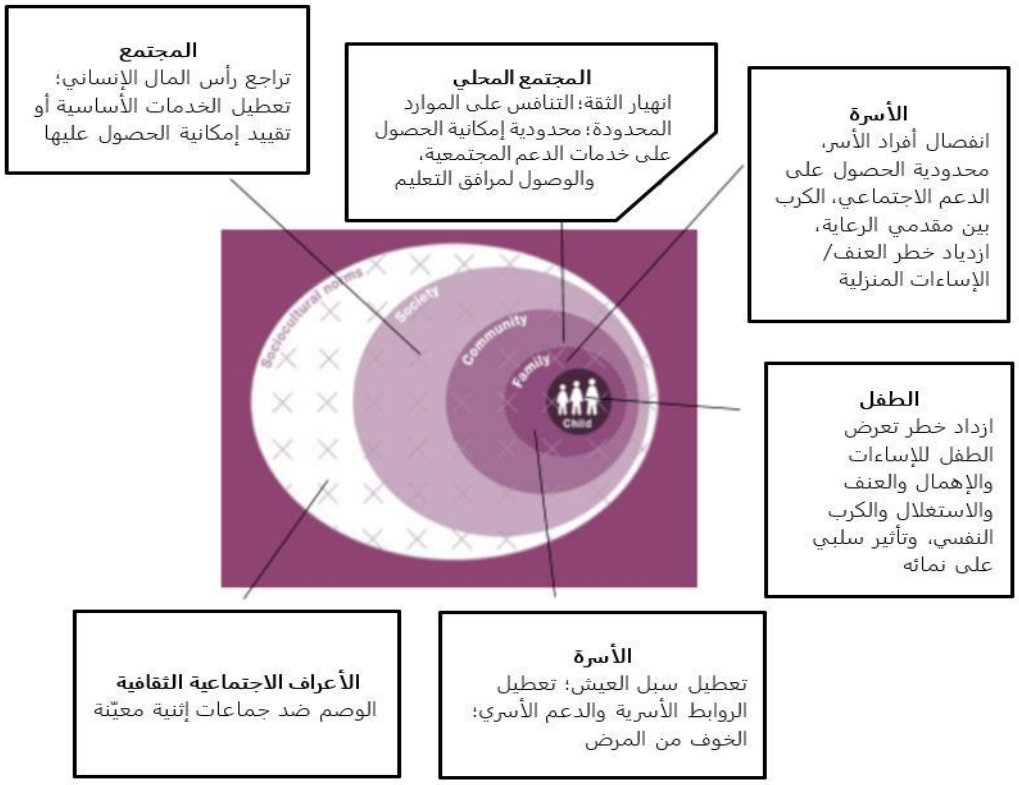

المصدر: (فرناندیز، 2019، صفحة 3)

كما يترتب عنه حدوث صدمات في الطلب وصدمات في العرض تشل حركة النشاط الاقتصادي، ينطوي انتشار وباء فيروس كورونا على صدمات في العرض والطلب. فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج، مما أسفر عن صدمات العرض. وكذلك أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب.

3.1.2 في جانب العرض:

حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءا من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، لكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. على سبيل المثال، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات. فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال تداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. وسوف تسهم هذه الاضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية، وتحد من النشاط الاقتصادي.

4.1.2 أما من جانب الطلب:

سوف يتراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين. وربما أقدمت الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها. ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والضيافة – كما رأينا في إيطاليا مثلا. ومنذ أن بدأ البيع البخس في سوق الأسهم الأمريكية مؤخرا بتاريخ 20 فبراير 2020، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل غير متناسب، على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لكن الضرر الذي أصابها أقل مما كان عليه الوضع بعد الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى هذه الآثار

على مستوى القطاعات، فتدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف (غوبيناث، 2020) .

يمكن الاستدلال بدول المغرب العربي **(تونس، الجزائر. المغرب، ليبيا)** لمدى قابليتها للتأثر بالصدمات على صعيد الامداد والطلب فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

5.1.2 صدمات على صعيد الإمداد:

تختلف درجات التعرض لمخاطر الإمداد اختلافا كبيرا بين دول المغرب العربي، فتتعرض الجزائر وتونس لمخاطر منخفضة حيث تصل إلى الحد الأدنى من العرض للمخاطر جراء استهلاك المدخلات الوسيطية ورأس المال الثابت، وانخفاض الصادرات الزراعية، على الرغم من ان تونس والمغرب لديهما حصص مرتفعة من الصادرات الغذائية من المنتجات المرتفعة القيمة مثل الفواكه والخضروات وزيت الزيتون والتمر، ويواجه المغرب مستوى يتراوح من متوسط إلى مرتفع من حيث التعرض للمخاطر بسبب الإنتاج الأكثر كثافة للعمالة والمخاطر المرتبطة بتوافر المدخلات الوسيطية.

6.1.2 صدمات على صعيد الطلب:

تُواجه الجزائر مستوى مرتفع من التعرض لمخاطر الطلب بسبب متوسط حصة الفرد المرتفعة نسبيا من الإنفاق على الغذاء والاعتماد المرتفع نسبيا على الواردات الغذائية، بينما تتعرض المغرب وتونس إلى مخاطر منخفضة متوسطة إلى منخفضة مع اعتماد أقل نسبيا على المواد الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، الصفحات 12-13).

كما أظهرت الدراسات أن **المستفيدين من هذه الجائحة** هم:

- ✓ **قطاع الادوية والصناعات الصيدلانية**: حيث وبظهور هذا الفيروس سارع الافراد إلى اقتناء الكمامات الواقية، القفازات وسوائل وتعقيم اليدين في محاولة لحماية أنفسهم من خطر الاصابة بالفيروس؛
- ✓ **قطاع الاتصالات:** ففي ظل القيود المفروضة على حركة الافراد، فإن الطلب تزايد على تطبيقات الاتصال الالكترونية وكذا مقدمي الخدمات عبر الانترنت؛
- ✓ **التجارة الالكترونية وكذا الدفع الالكتروني:** في ظل القيود المفروضة على التجمعات في العديد من البلدان، أصبح التسوق عبر الانترنت هو الملجأ الوحيد والدفع الالكتروني هو الحل لتسديد مختلف المشتريات الالكترونية (كرغلي و بلوناس ، 2021، صفحة 371)

3. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر في ظل جائحة كورونا

1.3 النمو الاقتصادي:

من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي بعدد من العوامل من بينها: عجز الموازنة العامة للدولة وبالتحديات على صعيد الأوضاع الخارجية حيث من المتوقع تواصل ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية، أما على صعيد اتجاهات أوضاع التشغيل انعكست الأوضاع الاقتصادية على اتجاهات معدل البطالة الذي سجل انخفاضا إلى 11.4% في شهر ماي 2019 مقابل 11.7% في شهر سبتمبر 2019، وبالتالي من المتوقع تأثر الجزائر بالتطورات في أسواق النفط والغاز الدولية وبالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والتكاليف الاقتصادية المترتبة على ذلك لاسيما في ظل حاجة الاقتصاد إلى المزيد من الاجراءات التحفيزية والإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

2.3 اتجاهات تطور الأسعار المحلية:

انخفض معدل التضخم إلى حوالي 1.95% عام 2019 مقارنة مع 4.27% عام 2018 كنتيجة لانخفاض أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، النقل والاتصالات، الصحة، الأثاث، المشروبات وفيما يخص التوقعات لعام 2021 من المتوقع مواصلة معدل التضخم في الارتفاع كنتيجة للأثر المتوقع لتذبذب أسعار المواد الغذائية نتيجة للظروف المناخية، والأوضاع الداخلية في

دول الجوار، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر، إضافة إلى أثر التطورات المرتبطة بكل من فيروس كورونا وأسعار النفط العالمية على مستويات الأسعار المحلية. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2021

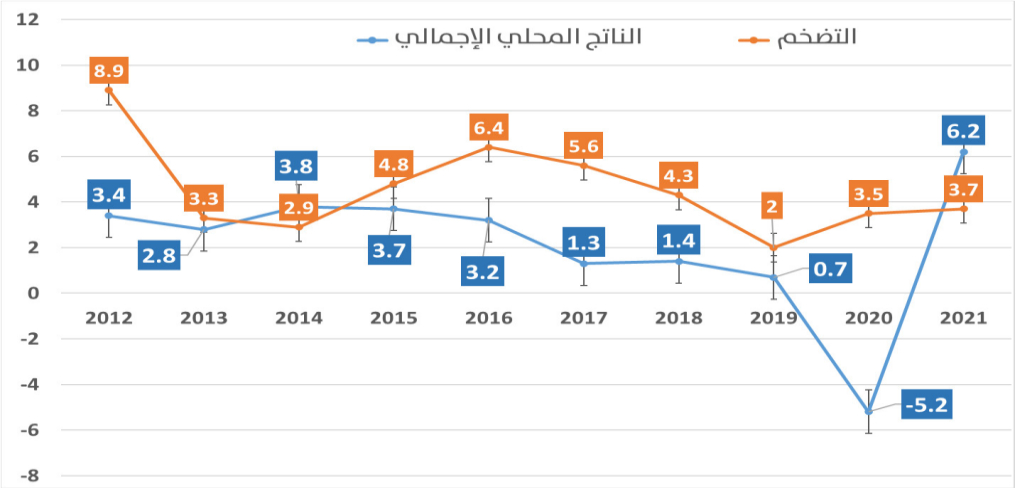

المصدر: (منه ، 2020، صفحة 1)

3.3 التطورات النقدية والمصرفية:

على ضوء التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبيا مقارنة بالمستويات السائدة قبل 2015، والحاجة إلى تنشيط ودفع النمو الاقتصادي، تبنى بنك الجزائر آلية تتمثل في " آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة" من خلال برامج التسيير الكمي التي دخلت حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض 2017، بحيث يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر للأوراق المالية التي تصدرها الحكومة من أجل المساهمة في سداد عجز الموازنة العامة، وتلبية متطلبات تمويل الدين العام، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار بما يساعد على احتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية في إطار قيام الجزائر بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي، حيث أبقى بنك الجزائر المركزي على سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى 3.75% في عام 2019 لدعم النمو الاقتصادي، فيما رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 12% مقابل 10% عام 2018، ويتجه البنك خلال عامي 2020 و2021 إلى المزيد من الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لإدارة السياسة النقدية وتحقيق اهدافها وخاصة في ضوء التحديات التي يفرضها ارتفاع معدل التضخم.

4.3 التطورات المالية:

تواجه أوضاع الموازنة العامة عدد من التحديات خلال أفق التوقع في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز التي تعد المرد الأساسي للخزينة العامة، حيث تمثل 40% من أساسي إجمالي الايرادات العامة، كما يتسم هيكل النفقات العامة بالجمود في ظل استئثار بندي الأجور والاعانات بنحو نصف الموازنة.

تبنت الحكومة عدد من الاصلاحات لتحسين عملية إدارة الموازنة العامة تمثل أبرزها في وضع إطار متوسط للموازنة العامة (2019-2021) إضافة إلى تبني إصلاحات في مجال الدين العام عبر تنفيذ " آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة" وفق برامج التسيير الكمي، والجدير بالذكر أن أهم الجوانب التي سيتم التركيز عليها خلال أفق التوقع تتمحور حول زيادة لدعم الممنوح للأسر لتغطية بنود السكن والصحة وأسعار المواد الغذائية الأساسية، وتشير تقديرات الموازنة لعام 2020 إلى انخفاض مستوى الايرادات العامة بنسبة 8% نتيجة التطورات في سوق النفط والغاز.كما تتضمن الموازنة خفضا تقديريا في النفقات بنسبة 9% (الحميدي، 2020).

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

4. التحديات والتدابير الاحترازية التي انتهجتها الجزائر للحد من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد:

1.4 التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا:

ومن أهم **التحديات التي تعترض الجزائر الجديدة بعد جائحة كورونا** هو تشخيص كلي للواقع الاقتصادي، وذلك **لتحديد الأولويات لبناء نموذج اقتصادي** واضع الأهداف وفق تدرج زمني يهدف الى نظام اقتصادي شامل ومستدام مبني على الشفافية، لكن يجب أن ويرافقها حكم راشد يعزز سيادة القانون ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية.

لكن التساؤل المطروح هو ماهي أهم التحديات والرهانات المستقبلية للاقتصاد الجزائري ما بعد كورونا؟

لتحليل واستعراض أبرز السياسات المقترحة لمواجهة التحديات والرهانات المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد كورونا نعتمد في هذا الجانب على محورين (رمضاني، 2020):

1.1.4 تحديات الرعاية الصحية والأمن الغذائي على المدى القصير:

في ظل تأكيد المنظمة العالمية للصحة أن وباء كورونا يمكن أن يمتد الى أكثر من 8 أشهر على الأقل. وما يحدثه من اثار على الاقتصاد العالمي وخاصة على الأمن الغذائي والتي تكون لها أثر اقتصادية واجتماعية على الجزائر وبذلك على الدولة القيام بإجراءات استباقية لمكافحة فيروس كورونا، والمحافظة على الأمن الغذائي، ومن بين أهم لإجراءات على المدى المتوسط على الأقل:

- إعطاء الأولوية القصوى لمحاربة وباء كورونا من خلال توفير كل الإمكانات المادية والمالية؛
- تأطير وتشجيع العمل الخيري للمساهمة (ماديا، وماليا) في محاربة الوباء؛
- إعادة مراجعة فاتورة الواردات والتركيز خاصة على واردات التجهيزات الصحية والفلاحية؛
- تدخل الدولة بمراقبة وشراء المنتوجات الفلاحية الضرورية وإعادة توزيعها اي تسويقها لضمان الأمن الغذائي على الأقل لمدة سنة؛
- دعم القطاع الفلاحي ماديا، ومرافقة الفلاحين في هذه الظروف الصعبة؛
- تحريك العمل الدبلوماسي من اجل توفير المستلزمات الطبية المتطورة والمواد الغذائية الضرورية من الخارج، في ظل الظروف الصحية والاقتصادية الصعبة والإغلاق الاقتصادي الكبير.

2.1.4 تحديات الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة على المدى الطويل:

في ظل الإغلاق الاقتصادي الكبير الذي يشهده العالم جراء تفشّي وباء كورونا وما أحدثه من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي فان كل الدول سطرت إستراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد كورونا، والجزائر من الدول التي تأثرت اقتصاديا من هذا الوباء وخاصة في مواردها المالية جراء انهيار أسعار المحروقات، وفي سبيل إرساء قواعد الجزائر الجديدة، للوصول الى التنمية الشاملة، والمستدامة هناك تحديات كبيرة يمكن تحليلها فيما يلي:

- إعادة النظر في النظام الاقتصادي الذي يعطي الحرية الاقتصادية للمتعاملين الخواص (المحلي، والاجنبي) ويجب أن تهتم الدولة فقط بتنظيم وتأطير الاقتصاد؛
- وضع نموذج اقتصادي واضح يهدف إلى التنويع والإقلاع الاقتصادي من خلال مراحل زمنية يتم رسمها مع تقييم كال مرحلة لتصحيح الوضع وصولا إلى الأهداف المسطرة بالاعتماد،
- تعميق الإصلاحات الاقتصادية خاصة النظام (المالي والمصرفي، الجبائي والجمركي)؛
- مراجعة قوانين السياسة المالية للدولة (ميزانية الدولة) حيث هناك أموال ضخمة تصرف دون فائدة اقتصادية واجتماعية أي العمل على ترشيد الإنفاق العام والتقليل من عجز الميزانية، أي إعادة النظر في دورها الأساسي وهو معالجة الأزمات وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

 ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- توفير بنك الجزائر للسيولة النقدية اللازمة لدعم أداء الأسواق وتخفيف الضغوط على أسواق التمويل، من خلال عمليات السوق المفتوحة، والتوسع في الإقراض، وغير ذلك من الإجراءات مثل عمليات الشراء المباشر وتسهيلات إعادة الشراء؛
- يخلف التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا إضعافا لقدرة المقترضين على خدمة ديونهم، وتقليص مكاسب البنوك، مما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بسلامة البنوك واستقرارها. وينبغي التصدي لذلك عبر تشجيع البنوك على ممارسة المرونة التي تتيحها القواعد التنظيمية القائمة وإعادة التفاوض بحذر على شروط القروض الممنوحة للمقترضين الواقعين تحت ضغط الدفع. كما ينبغي ألا يتم تخفيف القواعد الموضوعة لتصنيف القروض ورصد مخصصاتها، ويتعين مراعاة أكبر قدر ممكن من الدقة في قياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة؛
- تعزيز الأمن الطاقوي بالدخول في شراكة أجنبية تمتلك الخبرة التكنولوجيا المتطورة؛
- إعادة دراسة وتشخيص كلي لأهم مصادر الطاقة في الجزائر حتى يمكن من وضع إستراتيجية واستشراف مستقبلي؛
- إنشاء لجنة مختصة في مجال الطاقة من اقتصاديين ومهندسين على المستوى الوطني وخبراء دوليين من اجل بناء نموذج وإستراتيجية لضمان الأمن الطاقوي المستدام في الجزائر؛
- دمج القطاع الخفي في النشاط الرسمي وإعداد بطاقية وطنية لتأهيله وتنظميه ودمجه؛
- تعزيز الشراكة الأجنبية وإعادة مراجعة كل الاتفاقيات على المستوى الإقليمي والدولي مما يخدم المصلحة الوطنية؛
- إعادة تحيين الإجراءات الاقتصادية والقانونية الخاصة بقطاع الطاقة في الجزائر وذلك من اجل توفير مناخ مناسب للشركات الأجنبية المختصة ذات تكنولوجيا عالية وتكاليف منخفضة في مجال التنقيب الاستكشاف وزيادة الإنتاج والتصدير؛
- استغلال الثورة المعلوماتية للوصول إلى الحكومة الإلكترونية والتي تؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومة ومؤسسات الأعمال؛
- العمل على التحوّل الرقمي الذي أصبح ضرورة قصوى وليس فقط اختيارا لتحقيق التنمية وولوج مصاف الدول الصاعدة. بالاهتمام بالقطاع الرقمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- الاهتمام بالجامعة وبالبحث العلمي، وإعطائها الأولوية في مخططات الإستراتيجية، وضمن سياستها العامة للارتقاء بالبحث العلمي، وتسخيره في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة؛
- العمل على الاستثمار في راس المال البشري الذي يعتبر من أهم مقومات تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2.4 الاجراءات والتدابير الاحترازية التي انتهجتها الجزائر للحد من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد:

هناك إجراءات متبعة على مستوى المالية العامة واجراءات متبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:

1.2.4 الاجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:

- أعلنت السلطات على نيتها خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30% ما يعادل 12 مليار دولار امريكي (7.2% من الناتج المحلي الاجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الانفاق على الصحة والتعليم؛
- كما تقوم الحكومات بإعداد قانون تمويل يتضمن تدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، ويشتمل القانون على وجه الخصوص تدابير التعويض عن الخسائر التي تتكبدها الشركات؛
- تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء المؤسسات الكبيرة.

2.2.4 الاجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:

- على مستوى السياسة النقدية خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8%؛
- في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات، أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6% من الناتج المحلي الاجمالي) (طلحة، 2021، صفحة 39).

 ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

3.2.4 أما الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- من منظور اقتصادي، ينبغي للحكومات اتخاذ تدابير منسقة ومتجانسة على المستويين الجزئي والكلي؛
- ينبغي للبنوك المركزية تعزيز مستويات السيولة، والتخفيف من الضغوط المالية الرئيسية؛
- يجب أن تهدف السياسات المالية الحكومية إلى ما يلي:
  - دعم الشركات، من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور، وتمديد آجال سداد الديون، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
  - النهوض بنظم الحماية الاجتماعية، من خلال تعزيز خطط الحماية الاجتماعية لصالح الفقراء الضعيفة، وانشاء صناديق تعويض البطالة وتوسيع نطاق المستفيدين منها، وتمديد آجال سداد القروض الفردية وضريبة الدخل والرسوم الحكومية؛
  - حفز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الانفاق الحكومي والمشتريات الحكومية، لاسيما الانفاق على برامج الرعاية الصحية وأنظمة الاستجابة للطوارئ.
- ينبغي للمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية، وكذا المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، النظر في وضع آليات لتأجيل سداد الديون وخفض الدين، والهدف من ذلك تعزيز الحيز المالي المتاح للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة بحيث يتسنى لها التصدي لتداعيات كوفيد-19؛
- ينبغي للمنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية النظر في زيادة ما تقدمه من منح ودعم فني للبلدان المعرضة للمخاطر، بما في ذلك البلدان الأقل نموا التي تواجه ضغوطات مالية (الأمم المتحدة، الأسكوا، 2020، صفحة 3).

5. خاتمة:

يمكن القول أن فيروس كورنا كانت له انعكاسات وآثار سلبية على العديد من المتغيرات وقطاعات الاقتصاد الوطني، وتشير تداعياته إلى ركود اقتصادي في المدى البعيد إذا استمر انتشار الفيروس، لذلك فرض علينا تجربة لابد أن نخوض فيها، ونطورها ونوفر لها كل الوسائل المالية والتقنية والمؤسساتية، حتى تتحول إلى واقع وبالتالي الوصول إلى مستوى العصر الرقمي في جميع المجالات، وعليه نوصي بـ:

- اتباع سياسات نقدية ومالية توسعية من شأنها الحد من الآثار السلبية لانتشار الفيروس؛
- الشفافية والافصاح عن كل المعلومات ذات الصلة والمستمدة من مصادر موثوقة لتغيير سلوك الأفراد، والتعاون في توجيه الجهود للتصدي لآثار هذا الفيروس؛
- وضع استراتيجية حقيقية للمستقبل تعتمد على الكفاءة والفعالية، تأخذ في الحسبان كيفية تنظيم المجتمع داخليا وإعادة بناء العلاقات والتحالفات خارجيا.

6. قائمة المراجع:

- أثير كوفيد -19 والفصول الاربعة الاقتصادية في ظل هذه الازمة: تاريخ الاسترداد 11 02, 2021،موجود على الرابط: http://www.sharqawfirm.com
- الوليد أحمد طلحة. (12 04, 2021). *صندوق النقد العربي*. تم الاسترداد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية: https://www.amf.org.ae/ar/content/CoVid-19-consq-arb-cntr
- لعلا رمضاني. (03 07, 2020). الاقتصاد الجزائري .. ما بعد جائحة كورونا ... نظرة استشرافية.. *الشعب أونلاين*. تم الاسترداد من http://www.ech-chaab.com/ar/

- أسماء كرغلي، و عبد الله بلوناس . (2021). أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني – مع الاشارة إلى حالة الجزائر-. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 17* (1)، الصفحات 365-382. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146358
- الأمم المتحدة، الأسكوا. (2020). *فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية*. تم الاسترداد من https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/covid-19/ar/2-ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pdf
- خالد الخاطر. (29 3, 2020). *الجزيرة*. تاريخ الاسترداد 25 8, 2020، من قنوات التأثير وجهود الدول.. كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي؟: https://www.aljazeera.net/ebusiness
- خالد منه . (2020). *التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي. (2020). *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*. صندوق النقد العربي، الاصدار الحادي عشر.
- غيتا غوبيناث. (10 03, 2020). *صندوق النقد الدولي*. تاريخ الاسترداد 25 8, 2020، من الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة: https://www.imf.org
- ليونا فرناندیز. (2019). *دليل استرشادي: حماية الأطفال أثناء وباء فيروس كورونا -اصدار 1*. الهند: UNICEF. تم الاسترداد من https://www.unicef.org
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2020). *مرض فيروس كورونا (كوفيد -19) وآثاره على الامن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا: كيف تكون الاستجابة؟* القاهرة.
- نصر الدين منصر . (2020). التصدي للوباء العالمي كورونا (كوفيد-19) من خلال وسائط الضبط الإداري العام في الجزائر. *Annales de l'université d'Alger، 34*(3)، الصفحات 30-49. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121536